

مراحل تطور النقود وعلاقتها بسعر الفائدة Money فالمال وسيلة للتبادل بمعنى أن الجميع يتفق على قبوله في إجراء المعاملات، كأن يتم تحديد ثمن منتج معين بقيمة معينة، 2. العملات البدائية: تطورت العملات البدائية وهي عبارة عن أشياء ذات قيمة تستخدم كوسيلة للتبادل، ظهرت النقود الرقمية مثل البطاقات الائتمانية والمدفوعات الإلكترونية وعملات الكريبتوكيرنسي. تطورت نشأة النقود بمرور الوقت بما يتناسب مع تقدم المجتمعات والتكنولوجيا اليوم، النقود السلعية : ظهر أول شكل من أشكال النقود في شكل سلع مقبولة تعارف الإنسان على استخدامها كوسيط في عملية التبادل. ولقد استخدم الإنسان أنواعاً لا حصر لها من سلع كوسيط للقيمة ومقياس لها، بينما كانت نقود أهل الصين (انظر شكل تطور شكل النقود) هي السكاكين (كانت النقود في صورة سكاكين كبيرة في الفترة من عام 1122 حتى عام 255 قبل الميلاد. ثم استخدمت النقود في شكل سكاكين صغيرة خلال الفترة "من عام 7 إلى عام 22 بعد الميلاد"). اكتشف المتعاملون أن المعادن هي أفضل وسيط لإجراء عملية التبادل بينهم من حيث كونها أقوى على البقاء، • القبول العام الذي لاقاه كل من الذهب والفضة باعتبارهما رمزاً للثراء والرخاء بين الدول، • القابلية للطرق وسهولة التشكيل بالوزن والشكل والحجم المطلوب. وبذلك سادت النقود المصنوعة من الذهب والفضة كوسيط في التعاملات التجارية، وأصبحت النقود الذهبية بمثابة إصال يفيد بأن حاملها أضاف قيمة معينة إلى رصيد الثروة القومية، حيث قال "إن جنيه الذهب هو سند إذني مسحوب على تجار المنطقة بكمية معينة من السلع الضرورية والكمالية، تربعت فيها النقود المصنوعة من الذهب والفضة على عرش النظام النقدي العالمي، النقود الورقية: كانت جميع الدول الأوروبية تقريباً تحرّم على اليهود الاشتغال بالتجارة، قاموا بمنح من يقوم بإيداع نقودهم لديهم فائدة بسعرٍ مغرٍ على هذه الإيداعات في مقابل إيصالات يقوم الصراف بإصدارها. تم تبادلها في السوق دون ضرورةً إلى صرف قيمتها ذهباً. هي تلك التي قام بها بنك استكهولم بالسويد سنة (1656)، وقابلة للتداول والصرف إلى ذهب بمجرد تقديمها للبنك. وأصبحت تتداول من يد إلى يد دون الحاجة إلى تظهير. حيث إن هذه السندات تمثل ديناً على البنوك، تحمل على ظهرها عبارة تتعهد فيها الهيئة المصدرة لها بالوفاء بالقيمة الحقيقية للنقد وتحويل قيمتها الاسمية إلى ذهب عند الطلب. وكانت تتميز هذه النقود بثبات قيمتها لإمكانية استبدالها إلى ذهب في أي وقت، بالإضافة إلى تجنب ضياع العملات المعدنية وتآكلها نتيجة تداولها وإعادة صكّها وصياغتها. تدهورت الأحوال الاقتصادية للكثير من دول العالم، مما اضطر السلطات النقدية لوقف استعادها لصرف القيمة الاسمية للنقود الورقية بما يعادلها من ذهب. وتنقسم النقود الائتمانية إلى نقود قانونية و نقود ائتمانية. النقود القانونية هي النقود الأساسية المعاصرة. وسميت "بالنقود القانونية" لأنها تستمد قوتها من قوة القانون وقبول الأفراد لها قبولاً عاماً ونظراً لاحتكار البنك المركزي حق إصدارها. و تمثل هذه النقود ديناً على الدولة تجاه القطاع الخاص، ويتحتم على البنك المركزي الاحتفاظ بأصول مساوية في قيمتها لقيمة ما أصدره من نقود، و تنقسم النقود القانونية إلى: هذه القواعد تقوم بتحديد الكمية التي تصدر منها. يكون الهدف من إصدارها مد الأسواق بعملات تساعد على عملية التبادل. وتختلف نقود الودائع عن النقود القانونية في أنها نقود مسجل عليها اسم صاحبها ويلزم انتقال ملكيتها تغيير هذا الاسم، وذلك عكس النقود القانونية التي يطبق عليها المبدأ القانوني "الملكية سند الحياة" التي تعني أن حائزها هو مالكةا وانتقال ملكيتها يتم بتداولها وانتقال حيازتها من شخص لآخر. تأثير أسعار الفائدة على عرض النقود 1. العلاقة بين أسعار الفائدة وعرض النقود تعمل أيضاً في الاتجاه المعاكس. ويميل الناس إلى الاقتراض بشكل أقل. يمكن للبنك المركزي لبلد ما التأثير على العلاقة بين أسعار الفائدة والمعرض النقدي من خلال التحكم في المعرض النقدي وتحديد أسعار الفائدة.